ترويجها يخالف القانون..

منتجات تجميلية (أون لاين).. عروض مغرية ونتائج مجهولة!

مواطنة: أصبت بحروق جلدية بعد استخدام (مخمرية).

مروجة منتجات تجميلية: أتحرى عن المنتج والجهة المالكة له قبل ترويجه.

محامٍ: من يبيع منتجات غير مرخصة يرتكب مخالفة قانونية.

صيدلانية: يجب استشارة أهل الاختصاص قبل استخدامها.

نقابة الصيادلة: القانون يمنع الجهات غير المختصة من ترويج المستحضرات الطبية.

استشاري جلدية: استهانة بالتعامل مع المنتجات مجهولة المصدر رغم خطورتها.

الصحة: نحن فقط المخولون بترخيص المكملات والمستحضرات.

يثير اهتمام الشابة إسراء محمد ابنة الثلاثة وعشرين عاما إعلانات المنتجات التجميلية عبر منصات التواصل الاجتماعي، مما يدفعها لشرائها وتجربتها دون السؤال عن مصدر المنتج أو تخصص بائعها.

ورغم أن الشابة أنهت دراستها في مجال التمريض، إلا أنها لا تألو اهتماما بالتحذيرات الطبية بعدم التعامل مع المنتجات مجهولة المصدر، والتي تباع خارج الأماكن المختصة. ومع كثرة المنتجات التجميلية المتداولة عبر المنصات الإلكترونية، تزايدت الشكاوى من بعض الفتيات والشبان من ظهور أعراض جانبية بعد استخدامهن المنتج، مما يثير التساؤل عن قانونية بيع تلك المنتجات بعيدا عن المشورة الطبية، ودور الجهات الرقابية؟ وما هي الجهة التي سيلجأ إليها المتضررون في حال تقدموا بشكوى لذلك.

متابعة بيع المنتجات التجميلية عبر تطبيق أنستغرام، أوصل فريق التحقيق إلى الشاب إبراهيم عمر في الثلاثين من عمره، الذي استجاب لإعلان إحدى الناشطات واشترى زيتا خاصا لإيقاف تساقط الشعر وتكثيفه والقضاء على قشرة الرأس. يقول الشاب أنه تابع التعليقات الإيجابية الواردة عبر المنشورات الترويجية للناشطة التي تعتمد في الوصول للجمهور على العدد الكبير لمتابعيها، مما أقنعه بتجريب المنتج.

تجربة المنتج الذي بلغ ثمنه ما يقارب سبعة دولارات فقط، لم تسفر عن أي نتيجة إيجابية أو تغير على الشاب الذي يعاني من تساقط الشعر، مما دفعه للتواصل مرة أخرى مع مروجة المنتج، التي نصحته باقتناء عبوة جديدة واستكمال العلاج، ومع ذلك لم يصل إلى نتيجة.

إحدى الشابات التي حصل فريق التحقيق على شهادتها، فقد استجابت لإعلان (سوشلجية) خاص بشراء (مخمرية)، بعدما أقنعتها بأنها جربتها من قبل وحصلت على نتائج إيجابية. وبحسب الفتاة فإنها تفاجأت عقب الاستخدام من حروق جلدية، مما اضطرها لدفع مبالغ كبيرة خلال ترددها على طبيب مختص بالأمراض الجلدية، لمعالجة آثار الحروق. وتقول الشابة كريمان التي تقطن المنطقة الوسطى أنها انجذبت لنتائج حبوب من المكملات الغذائية تروجها إحدى الناشطات، ودفعت ما يزيد عن ثلاثين دولارا لشراء عبوة من تلك المكملات، لكنها لم تظهر أي نتيجة أو تغير بعد استخدام المنتج.

************* وسائل الترويج**

تعقب فريق التحقيق طرق الترويج الحديثة التي يعتمد عليها النشطاء، وتوصل إلى إحدى تلك الفتيات اللواتي يقمن بتسويق المنتجات التجميلية.

تقول الناشطة التي رفضت ذكر اسمها أنها كانت تعلن عن جميع المنتجات التي ترد إليها من أشخاص يرغبون بالتجارة في المنتجات التجميلية دون التحقق من مصدره، وحصوله على ترخيص للبيع من عدمه، لكنها بعد تضررها من إحدى الكريمات الخاصة بتبييض البشرة، باتت تتأكد من هوية من يقف خلف المنتج ومكوناته، ولا تعلن إلا لأصحاب الجهات المختصة في الصيدلة والطب.

أما الناشطة نور النجار التي تنشط عبر منصة أنستغرام أكدت لفريق التحقيق أنها تتحرى عن المنتج والجهة المالكة له، وفي حال ثبت أنه غير مرخص فإنها ترفض ترويجه، حسب قولها.

وفي إطار البحث توصل الفريق لإحدى الصفحات التي تروج منتجًا تجميليًّا تحت مسمى "فيوتشر" لعلاج البشرة، وتواصل مع فتاة قائمة على الصفحة عبر اتصال مباشر، التي أكدت أنها حصلت على العلامة التجارية من وزارة الاقتصاد بغزة.

وزارة الصحة أكدت أنها الوحيدة المخولة لمنح التراخيص التي تتعلق بالمنتجات التجميلية العلاجية.

وواجه فريق التحقيق صاحبة المنتج، بشهادة إحدى الفتيات التي تضررت من استخدامها، حيث رفضت ما وصفته بالاتهام مؤكدة أنه في حال حدوث إشكالية فإنها تعود لسوء الاستخدام فقط.

وتنصح الصيدلانية حنان أبو القمصان المعيدة بجامعة الأزهر بغزة، أن التعامل مع المكملات الغذائية يجب أن يسبقه فحوصات، وبناء عليها يتم تحديد إذا ما كان الشخص بحاجة لذلك المكمل أم لا.

وحذرت الصيدلانية من أنه في حال كان الجسم لا يحتاج ذلك المكمل فإن عواقبه ستكون وخيمة على المستخدم، لذا شددت على ضرورة عدم شرائه دون مشورة طبية.

ووجهت ذات النصيحة للتعامل مع المنتجات التجميلية، واستشارة أهل الاختصاص بها قبل استخدامها.

ورصد فريق التحقيق عشوائية الترويج لمنتجات غير مرخصة وحتى استخدامها يشكل ضررا على المستخدم، حيث صادفه إعلانات تجارية لنشطاء داخل غزة ومتاح بالأسواق لمنتج باكستاني خاص بنضارة البشرة تحت مسمى (جولدن بيرل).

وأوصل البحث الفريق لقرار صادر عن المؤسسة العامة للغذاء والدواء في المملكة الأردنية في شهر أكتوبر من عام 2021 ينص على إلغاء تداول المستحضر التجميلي ووقف استيراده، لاحتوائه على مادة الزئبق التي تتجاوز الحدود الآمنة المسموح بها.

اتجه فريق العمل إلى رئيس نقابة الصيادلة الدكتور سميح أبو حبل الذي أفاد بأن هذه الظاهرة بدأت بالانتشار في الآونة الأخيرة، وهي جزء من التسويق الإلكتروني الذي تعتمد عليه الكثير من البضائع والأدوية وصولا لمستحضرات التجميل.

وأكمل أن حجم التداول الكبير في السوق يجعل من الصعوبة أن نحكم عليه، لأن كل من يود بيع المنتجات التجميلية ينشئ صفحة مجهولة المصدر والعنوان، ويتواصل بشكل فردي بينه وبين الزبائن.

وصرح أبو حبل أنه يوجد مفتش من وزارة الصحة ولكن لا يوجد رقابة إلكترونية، وفي قانون الصحة العامة يمنع ترويج المستحضرات الطبية التي ينطبق عليها صنف دوائي أو علاجي.

وأكد نقيب الصيادلة على أن الخطر يكمن في أن بعض الناس بدؤوا في تحضير المستحضرات التجميلية على عاتقهم الخاص دون الحصول على التراخيص اللازمة، ودون الحد الأدنى من المعايير التي يجب أن تتوافر لتحضير مواد التجميل.

********** **حروق ومضاعفات**

الأضرار التي ظهرت على عدد من المستخدمين للمواد التجميلية المروجة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كشف عنها الدكتور وهيب شحادة استشاري الأمراض الجلدية والعناية بالبشرة، الذي قال "إن هناك استهانة في أضرار هذه المنتجات، لكننا نتعرض يوميًا للعديد من الحالات المختلفة التي تعرضت لأضرار ومضاعفات إثر استخدامها، منها حروق في الجلد والكلف ومضاعفات في حب الشباب وتصبغات في الوجه، أما إذا كان منتجًا للشعر فهناك العديد من المشاكل التي نتعامل معها مثل تساقط الشعر، ونحوله وحرقه".

وأضاف شحادة: المنتجات مجهولة المصدر ولا أحد يعلم بالتراكيب التي بداخلها وما يمكن أن تسببه من أضرار على صحة الإنسان.

وطالب الاستشاري شحادة الجهات المعنية أن يكون هناك رادع يمنع تسويق هذه المنتجات إلكترونيًا وإيجاد حلٍ لوقف تداولها في الأسواق.

انتقل ملف التحقيق إلى الجهات الرسمية المشرفة عن ترخيص المنتجات التجميلية والمكملات الغذائية التي لها أبعاد صحية، وطرح فريق العمل شواهده وملاحظاته أمام الدكتور أشرف أبو مهادي مدير عام الصيدلة، الذي أكد أن المخول الوحيد لترخيص المكملات الغذائية ومستحضرات التجميلية هي فقط وزارة الصحة.

وأكمل أبو مهادي: "إن هناك إجراءات تخضع لها المنتجات قبل طرحها في السوق".

وأكد أن على المواطنين الإسراع في تسجيل وتحميل تطبيق دوائي، الذي من خلاله تطرح وزارة الصحة كل مكمل غذائي مرخص من خلال الرقابة العامة للصيدلة، وأنها ستطرح في الشهور القادمة جميع مستحضرات التجميل التي لها أبعاد صحية.

********** **مخالفة القانون**

ويندرج بيع المنتجات الطبية أو مستحضرات التجميل تحت قانون بيع العقاقير الطبية، هذا ما قاله المحامي عبد الرحمن زيارة، الذي أكد أنه في حال تسببت هذه المنتجات بضرر للمشتري سواء كان ماديا أو نفسيا أو جسديا، تتحمل المؤسسة أو الشخص البائع للمنتج المسؤولية، وعليها تعويض الأضرار التي سببها المنتج الذي يبيعونه.

وحسب الرأي القانوني فإنه في حال كان بائع المنتجات التجميلية غير حاصل على ترخيص، فهو في هذه الحالة ارتكب جريمة، حيث إنه يزاول عملًا دون الحصول على رخصة، والعقوبة في مثل هذه الحالات تكون في العادة غرامة مالية، ولكن إذا تسبب المنتج بأضرار للمستخدمين ففي هذه الحالة سيتم تشديد الإجراءات لأنه سيكون هناك أكثر من جريمة تم ارتكابها.

المخالفات التي يرتكبها مروجو المنتجات التجميلية عبر منصات التواصل الاجتماعي، تستدعي حذرا من المواطنين في التعامل معها، والتأكد من حصولها على ترخيص صحي للتداول، وذلك منعا لأية أضرار محتملة بسبب غياب الرقابة عليها.

أسماء الباحثين:

عبير حسن صالحة

عبد الله التلمس

سراج الدين سمير المدهون